مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد العاشر ـ العدد الثالث ـ 2025 ـ الصفحات (193– 212)
ISSN3005-3900

السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي: تحليل وتحديات

أ. فرج سليمان المجذوب * ، أ. طارق مفتاح سلحب
[1.2] قسم الإدارة العامة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا
farjgdgd@bwu.ly

French Foreign Policy towards the Maghreb: Analysis and Challenges

FARAj Sulayman Al Majdoub [1]*, Tariq Muftah Salhab [2]
[1.2] Department of Public Administration, Faculty of Economics and Political Science, University of Bani Waleed, Bani Walid, Libya

تاريخ الاستلام: 2025-05-20 تاريخ القبول: 2025-06-30 تاريخ النشر: 2025-07-08

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية الفرنسية، باعتبارها واحدة من أكثر السياسات تعقيدًا في النظام الدولي، نظرًا لقدرتها على التكيّف والاستمرارية رغم التحولات المتسارعة التي شهدها العالم، سواء خلال الحرب الباردة أو فيما بعدها. وتستند هذه السياسة إلى مجموعة من المعايير الذاتية التي تُوجّه خيارات فرنسا الخارجية وتُحدّد أدوارها على الساحة الدولية. ويُعدّ تعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية في إطار الجمهورية الخامسة إحدى السمات المؤسسية البارزة، حيث يُمنح دورًا محوريًا في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية.
وتُشكّل مفاهيم الاستقلال والسيادة ركيزة أساسية في الخطاب السياسي الفرنسي، انطلاقًا من إرث تاريخي يسعى إلى استعادة المكانة العالمية لفرنسا. غير أن هذا الطموح كثيرًا ما يصطدم بتناقض بين الإمكانيات المتاحة والمكانة الدولية المرجوة، مما يدفع فرنسا إلى انتهاج سياسة خارجية واقعية، تقوم على المواءمة بين الأهداف والإمكانات.
في هذا السياق، تلعب الأبعاد التاريخية والثقافية دورًا مهمًا في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية، لا سيما عبر التمسّك بنشر القيم الفرنسية المستمدة من مبادئ الثورة الفرنسية، كحقوق الإنسان والحرية، ومواجهة النماذج الثقافية المنافسة. كما تتأثر السياسة الفرنسية بعدد من المحددات ذات الطابع الاقتصادي والعسكري والاستراتيجي، التي تسعى من خلالها فرنسا إلى تعزيز حضورها العالمي، خصوصًا في مناطق نفوذها التقليدي، مثل المغرب العربي، الذي يُعدّ امتدادًا تاريخيًا وجغرافيًا لمجالها الحيوي.
وهكذا تكشف هذه الدراسة عن مزيج من الطموح التاريخي والواقعية السياسية الذي يطبع السياسة الخارجية الفرنسية، وعن سعي مستمر للحفاظ على مكانة فاعلة في النظام الدولي، رغم التحديات الناتجة عن تغيّر موازين القوى العالمية.

الكلمات الدالة: السياسة الخارجية، المحددات، المغرب العربي، فرنسا، النظام الدولي .

Abstract

This study aims to analyze French foreign policy, considered one of the most complex in the international system, given its ability to adapt and endure despite the rapid transformations witnessed by the world, both during and after the Cold War. This policy is based on a set of intrinsic criteria that guide France's foreign choices and define its roles on the international stage. One of the most prominent institutional features is the strengthening of the powers of the President of the Republic within the framework of the Fifth Republic, who is granted a pivotal role in formulating and implementing foreign policy. The concepts of independence and sovereignty constitute a fundamental pillar of French political discourse, based on a historical legacy that seeks to restore France's global standing. However, this ambition often clashes with a contradiction between available capabilities and the desired international standing, prompting France to pursue a pragmatic foreign policy based on balancing objectives and capabilities. In this context, historical and cultural dimensions play an important role in guiding French foreign policy, particularly through adherence to the dissemination of French values derived from the principles of the French Revolution, such as human rights and freedom, and confronting competing cultural models. French policy is also influenced by a number of economic, military, and strategic factors, through which France seeks to strengthen its global presence, particularly in its traditional areas of influence, such as the Maghreb, which is a historical and geographical extension of its vital sphere. Thus, this study reveals a blend of historical ambition and political realism that characterizes French foreign policy, and a continued effort to maintain an effective position in the international system, despite the challenges resulting from the shifting global balance of power.

Keywords: Foreign policy, determinants, the Maghreb, France, the international system.

المقدمة:

تعتبر السياسة الخارجية الفرنسية تعتبر من أعقد السياسات الخارجية في العالم، فقد استطاعت التكيف، رغم التغيرات الدولية المختلفة سواء قبل الحرب الباردة، أثناءها أو بعدها، وذلك لأنها تنطلق من مجموعة من المعايير الذاتية الخاصة بها، والتي انطلاقا منها تحدد الإطار وطرق العمل العامة لهذه السياسة، فهي تحتفظ لنفسها بدور فعال في تعريف أفعالها وقراراتها الخارجية، وذلك بتقويتها لسلطا ت رأس هذه الدولة والمتمثل في رئيس الجمهورية، الذي أضطلع بمهام كبيرة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية.

وتظل فكرة الاستقلال والسيادة الفرنسية المطلقة، هاجس السياسة الخارجية الفرنسية، هذه الرسالة التي تحتفظ بها فرنسا منذ القدم، وذلك لاستعادة مكانتها وتأثيرها في العالم. ولكن التناقض يكمن في أن فرنسا حاولت على مر التاريخ أن تحتل مكانة أكبر من قوتها وإمكانياتها، وذلك لأنها لا تمتلك الوسائل اللازمة لتنفيذ سياستها، فالعالمية التي يطمح لها القادة الفرنسيين من عملهم الخارجي، هي أمل كبير لا يتوافق مع الواقع الفرنسي، بالإضافة إلى اقتصاد لا يقوى على خدمة تلك الطموحات الكبيرة بالرغم من تحقيقه لنتائج متقدمة عالميا بعد نهاية الحرب الباردة. كل هذا نظرا لارتباط القادة الفرنسيين بمجموعة من المبادئ التقليدية - العالمية، الاستقلال، النفوذ، التأثير، بمعنى أنه للبعد التاريخي قوة كبيرة في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية، مشبعا بالقيم ولكن رغم هذه التناقضات التي تعاني منها السياسة الخارجية الفرنسية، والتي تتلخص في عدم مطابقة الإمكانيات الفرنسية مع مطامعها في العالم، ورغم إثبات ضعف فرنسا في العديد من الأحداث ، إلا أنها لاتريد أن تتخلى على مكانتها السياسية والعسكرية القديمة رغم تأثيرها الاقتصادي المتوسط خصوصا ، حيث أدركت أن قوتها لم تعد كما كانت عليه، وحتى لا تظهر كقوة مهزومة وجب عليها أن تكون واقعية وذلك بوضع أهداف واستراتيجيات لا تتعدى إمكانياتها ، وبهذا يمكن أن تحافظ على خصوصيتها، فقد انتقلت فرنسا من العسكرة إلى العظمة الإنسانية والثقافية، نظرا لما تتمتع به الدبلوماسية الفرنسية من مهارات وقدرات بطريقة سلسة وناعمة، مما جعلها تغطي ذلك النقص في الإمكانيات وخاصة الاقتصادية منها، بالرغم من أنها

ليست ضعيفة اقتصاديا، ولكن قوتها ليست قوة عظمى تتيح لها خدمة طموحاتها الكبيرة.فاعتماد الدبلوماسية الفرنسية على نوع من النعومة في علاقاتها مع العالم الخارجي، وطبيعة المواضيع التي تنادي بها، مثل: احترام والدفاع عن حقوق الإنسان، تعزيز الديمقراطية، حماية البيئة.
بالإضافة إلى المحدد الثقافي والمعياري، والمحدد الاقتصادي والعسكري، يجب استخدام أيضا المحددات الإستراتيجية لتفسير السياسة الخارجية الفرنسية وبالتالي دور فرنسا في النظام الدولي، بحيث نجد من المحددات الأولى، طموح فرنسا في بناء أرضية قوة عالمية عن طريق التواجد الإمتيازي في كل قضايا ومناطق العالم.

مشكلة الدراسة.

تسعى الدراسة للتعرف على السياسة الخارجية الفرنسية ومؤسسات صنعها ومحدداتها. واختارت المغرب العربي كنموذج لدراسة الحالة، وايضاً أثر هذه السياسة على هذه الدول.
ومن هذا السياق يمكن ان يتم تحديد المشكلة البحثية في هذه التساؤلات.
1 - ماهي ادوات واهداف ومحددات السياسة الخارجية الفرنسية؟
2 - ماهي التفسيرات المحركة للسياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة؟
3 - ماهي الاستراتيجيات التي انتهجتها فرنسا لتعزيز وجودها في بالمغرب العربي؟

فرضيات الدراسة.

تتعد مؤسسات صنع وتنفيذ القرار السياسي الفرنسي في الخارج مكا تتعدد محددات واهدف السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول المغرب العربي وغيره وهدفها ابقاء الدول المغاربية ضمن المنظومة الفرنسية ومن تنبثق الفرضيات الاتية.
1 – لمؤسسة الرئاسة الدور الاكبر في صنع السياسة الخارجية الفرنسية.
2 – تلعب المحددات السياسية والاقتصادية والثقافية دوراً كبيراً في رسم السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي.
3 – الأرث الاستعماري لازال يتحكم في العقلية الفرنسية في علاتها مع دول المغرب العربي.

أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرّف على مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية، من خلال دراسة الأطر الدستورية والسياسية التي تحدد الجهات الفاعلة في توجيه السياسات الخارجية.
2. تحليل المحددات الأساسية التي تؤثر في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، سواء كانت داخلية (سياسية، اقتصادية، أيديولوجية) أو خارجية (وجيواستراتيجية، استعمارية، وتحالفات دولية).
3. فهم طبيعة وأبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول المغرب العربي، من خلال دراسة الوسائل، الآليات، والمصالح التي تسعى فرنسا إلى تحقيقها في هذه المنطقة الحيوية، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية، السياسية، والثقافية.

أهمية الدراسة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي، باعتبارها من أبرز مناطق النفوذ التقليدي لفرنسا، سواء على المستوى التاريخي أو الاستراتيجي. وتُعنى الدراسة بفهم الكيفية التي تُصاغ بها السياسات الخارجية الفرنسية تجاه دول المغرب العربي، وما تحمله من دلالات تتصل بالمصالح الفرنسية في المجالات السياسية، الاقتصادية، والثقافية. كما تبرز أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على آليات صنع القرار الخارجي الفرنسي، وعلى العوامل التي تؤثر في توجهات فرنسا الإقليمية، مما يتيح فهماً أعمق للعلاقات الفرنسية-المغاربية، ويُسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالعلاقات الدولية وخاصة في الفضاء الفرانكوفونية. وعليه، فإن الدراسة تُعد أداة تحليلية مهمة لفهم ديناميكيات التأثير الفرنسي في المنطقة، بما يساعد على بناء رؤى مستقبلية أكثر توازناً في العلاقات بين الطرفين.

مناهج الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة على توظيف مناهج علمية متعددة من أجل الإحاطة الشاملة بموضوع السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي، وذلك على النحو الآتي:

1. **المنهج التحليلي :**

يُستخدم هذا المنهج لتحليل طبيعة التفاعل بين مختلف مؤسسات صنع القرار السياسي في فرنسا، ودراسة دور كل منها في صياغة السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول المغرب العربي. كما يُسهم في تحليل أبعاد هذه السياسة ومصالحها، ورصد التغيرات أو الاستمرارية التي تميز توجهات فرنسا الخارجية في هذه المنطقة.

2. **المنهج الوصفي:**

يُستخدم هذا المنهج في وصف مؤسسات صنع القرار الفرنسي، وتحديد محددات وأهداف السياسة الخارجية، بالإضافة إلى استعراض الركائز الأساسية التي تقوم عليها التوجهات الفرنسية إزاء المغرب العربي. ويساعد هذا المنهج في تقديم صورة شاملة ومفصلة عن الأطر العامة التي تحكم هذه السياسة.

مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية ومحدداتها.

المطلب الاول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية.

تعد السياسة الخارجية لأي دولة نتاجاً معقداً لتفاعل عدد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، التي تختلف أدوارها وتأثيراتها حسب النظام السياسي والدستوري المعتمد. وفي فرنسا، حيث تُعد الجمهورية الخامسة نموذجاً لنظام شبه رئاسي، فإن صُنع السياسة الخارجية يتم عبر شبكة من المؤسسات ذات الوزن النسبي المتفاوت. وفيما يلي تفصيل لأبرز هذه المؤسسات وهي على النحو الاتي. [1]

أولا: رئيس الجمهورية.

يمثل رئيس الجمهورية حجر الزاوية في السياسة الخارجية الفرنسية، ويتمتع بصلاحيات دستورية واسعة تجعل منه الفاعل الأساسي في رسم وتوجيه هذه السياسة. وقد كرس دستور 1958، الذي أسسه الجنرال ديغول، هذا الدور القيادي للرئيس، انطلاقاً من رؤية تعتبر الدولة أداة لتجسيد الإرادة الوطنية، ويقوم بتعيين بقية الوزراء في الحكومة، بما فيهم وزير الخارجية ووزير الدفاع، كما أنه يمكن لرئيس الجمهورية بناءاً على هذه المادة إعفاء كل من الوزير الأول أو إقالة الوزراء عن مناصبهم في الحكومة. ووفقا للمادة 9 فإن رئيس الجمهورية هو من يترأس مجلس الوزراء. كما يمكن للرئيس أيضا حل الجمعية الوطنية في البرلمان، وذلك حسب ما ورد في المادة 12 من الدستور. أما المادة 15 فإنها تجعل منه قائد القوات المسلحة ورئيس المجالس واللجان العليا للدفاع الوطني، وهذا ما تؤكده المادة 16 من الدستور أيضا، ذات الصلة مع المادة 5، والتي تعطي الرئيس الحرية التامة في اختيار اللحظة المناسبة والوسائل التي يضمن بها ما تم النص عليه في المادة (5)، حيث خول له الدستور الحرية في اختيار الطريقة التي يتعامل بها مع مختلف الأحداث والظروف الدولية، ونظراً لأن كل الجهاز الدبلوماسي الفرنسي تحت إشراف رئيس الدولة فالتفوق الدستوري للرئيس في مجال السياسة الخارجية جوهري، ويبين أولوية وأفضلية الرئيس في مجال الدفاع الوطني الفرنسي، فهذه السلطة التقديرية الواسعة التي يملكها رئيس الدولة تمارس ثقلها على الهيئة التشريعية بأشكال مختلفة.[2]

ثانياً: رئيس الوزراء.

تعتبر صلاحيات الوزير الأول في مجال السياسة الخارجية ضئيلة جدا، نظراً لارتباطه بالرئيس الذي يضطلع بصلاحيات فصلاحياته تختفي وراء الرئيس وخصوصا عندما يكونان من نفس الحزب، لكن حتى عندما لا يكونان من نفس الحزب فإن هذا لا يؤثر بشكل كبير على رئيس الجمهورية، وتظهر مشاركته في بعض

[1] - رانيا حسين عبد الرحمن حسين، **السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة ، 2004. ص 65.

[2] - بيرم فاطمة، **دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2018، ص

القضايا وبصفة رمزية عن طريق بعض اللقاءات الصحفية والسفريات، أو عن طريق مراقبة وفحص قائمة السفراء الاجانب وغيرها.
وفي حالات "التعايش السياسي (Cohabitation) "بين رئيس جمهورية ورئيس وزراء من تيارات سياسية مختلفة، قد يتغير التوازن قليلاً، لكن تبقى اليد العليا للرئيس في قضايا السياسة الخارجية والدفاع.

ثالثاً: وزير الخارجية.

يعتبر وزير الخارجية قائد وزارة الخارجية بكل موظفوها وأجهزتها، كما يعتبر الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية. فوزراء الخارجية في فرنسا يعتبرون فواعل في السياسة الخارجية، ولكن لديهم دور متغير حسب رئيس الجمهورية. وهنا يمكن القول إن وزير الخارجية عبارة عن منفذ من الدرجة العليا، والذي يضع شكلا دبلوماسيا لإرادة الرئيس السياسية، نظرا لأنه يستطيع وضع سياسة خارجية فرنسية خاصة به بعيدا عن توجيهات رئيس الجمهورية. كما يعتبر الوزير الوحيد في الحكومة الذي يستطيع تمثيل البلاد في الخارج، ولكن بعد رئيس الجمهورية. ويعتبر الوزير فاعلاً تنفيذياً من الدرجة العليا، دوره يرتبط بشكل وثيق بشخصية ومواقف رئيس الجمهورية.

رابعاً: السلطة التشريعية البرلمان.

يوجد هذا الجهاز في كل الأنظمة، ولكنه لا يملك نفس الصلاحيات في شؤون السياسة الخارجية، وأهمية البرلمان في صنع القرار الخارجي يكمن تجسيدها في عملية المراقبة والتقييم، التي ترغم الحكومة على التعاون مع البرلمان في مجالات السياسة الخارجية.
أما البرلمان الفرنسي فإنه يتكون من مجلسين أو جمعيتين وهما[3]:
1 - مجلس الشيوخ الذي يتكون من 331 عضو ينتخبون عن طريق الانتخاب غير المباشر على درجتين، وهو يمثل المناطق والأقاليم، وولايته 9 سنوات، ويجدد ثلث أعضائه كل 3 سنوات.
2 - الجمعية الوطنية التي تتكون من 577 عضو، ينتخب أعضاؤها على دورتين أيضا، ولكن عن طريق الانتخاب المباشر.
أن صلاحيات البرلمان لا تتعدى التصويت، فهو لا يقرر وإنما يصوت على أي قرار يتخذ من قبل رئيس الجمهورية، وذلك حسب ما تنص عليه المادة 15 من الدستور والتي تضع من رئيس الدولة قائد للقوات المسلحة، هذه المادة التي تعتبر قاعدة قانونية متينة لوضع القوات الفرنسية في حرب دولية من قبل الرئيس هذا واقع السلطة التي يتمتع بها البرلمان الفرنسي في مجال السياسة الخارجية، الذي ينحصر في المراقبة، وبشكل محدود[4].
بناءا على ذلك فإن الدستور الفرنسي، قد خول للرئيس صلاحيات واسعة وقوية لتشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية.

خامساً: الأحزاب السياسية.

تتميز فرنسا بكثرة وتنوع أحزابها السياسية، والتي تلعب دورا أساسيا في الحياة السياسية، سواء داخليا أو في مجال السياسة الخارجية. إلى جانب دورها في وضع السياسة الداخلية، للأحزاب السياسية دور مهم في عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها، فهي تلعب دور محوري في اختيار صانعي القرارات عن طريق الترشيح والانتخاب، وبطبيعة الحال فإن الحزب السياسي يتبنى هذا الموضوع قبل إجراء الانتخابات، وعليه نرى أن صانعي القرارات يتأثرون أساسا ببرنامج الحزب السياسي، الذي تم اختيارهم عن طريقه. كما أن الأحزاب من خلال كتلها في المجالس التشريعية تتمكن من صياغة إستراتيجيتها، وتحديد مواقفها من أهم الأحداث السياسية الداخلية والخارجية، ومن ترجمة أهدافها من خلال ممثليها في البرلمان. هذا بالإضافة إلى وجود أحزاب المعارضة، على الرغم من أن دور المعارضة الحزبية في صنع السياسة الخارجية، يختلف باختلاف النظم الحزبية السائدة، ويبقى هذا الدور ضئيلا وغير فاعل مقارنة مع دور الحزب الذي يتولى إدارة السلطة.

---

[3] - مريم مولاهم، **السياسة المتوسطية الفرنسية (التطور، الأبعاد، الإستراتيجيات)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010. ص 37.
[4] - بيرم فاطمة، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة لخضر، باتنة، الجزائر، ص 39.

سادساً: النقابات العمالية بمختلف فروعها.
من أهمها الكونفدرالية العامة للشغل والكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل والقوة العاملة، التي وجدت أن مصلحتها تقتضي منها التلاحم مع الأحزاب، والحصول على أهدافها عن طريقها، مثل الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي. ووغيرها
سابعاً: اللوبي اليهودي.
تقدر نسبة اليهود ب 1٪ من عدد سكان فرنسا، ويتميز اليهود بفرنسا كعادتهم بالنشاط، وذلك من خلال شبكة من الجمعيات المتكاملة في أهدافها، ونذكر من بينها:[5]
1 - الصندوق الاجتماعي اليهودي الموحد، ويتولى الإشراف على جمع الأموال والتبرعات وتوزيعها.
2 - الوكالة اليهودية من أجل إسرائيل: تعمل على إنعاش وتطوير اللغة والتربية والثقافة العبرية وتشجيع الهجرة إلى فلسطين المحتلة.
3 - المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية بفرنسا ومهمته تنسيق أنشطة مختلف التنظيمات والمؤسسات اليهودية في فرنسا، ويضطلع بمختلف الأنشطة التي تعبر عن اهتمامات الجالية اليهودية بفرنسا. فبالرغم من النسبة القليلة لليهود في فرنسا لا يمكن إنكار إمكانية تأثيرها في السياسة الخارجية الفرنسية.
ثامناً: الجالية العربية الإسلامية.
بالرغم من وجود عدد كبير من العرب المسلمين في فرنسا، إذ يقدر عددهم حوالي 5 إلى 6 ملبون مسلم، وخاصة من بلدان المغرب العربي، حيث تعتبر الديانة الإسلامية ثاني ديانة الأكثر اعتناقا في فرنسا، إلا أنها لا تشكل جماعة ضغط كبيرة للتأثير في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، سواء نحو العالم العربي، أو أي منطقة أخرى من العالم، وذلك بسبب احتوائها بشكل جيد من طرف الحكومة الفرنسية، وهذا ما أدى إلى إضعاف ارتباطها بالوطن الأم، والقضاء على رموزها الفكرية والسياسة الا أنه بالرغم من وجود العديد من جماعات الضغط في الساحة السياسية الفرنسية، إلا أن تأثيرها على توجهات السياسة الخارجية يبقى محدود. [6]
ويتبين أن رئيس الجمهورية يحتل موقع الصدارة في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الفرنسية، تليه بعض المؤسسات ذات الطابع التنفيذي كوزير الخارجية، في حين تظل أدوار البرلمان، رئيس الوزراء، والأحزاب والنقابات وجماعات الضغط محدودة نسبياً، إلا في بعض السياقات الخاصة. ويُفسر هذا التفاوت في الأدوار بطبيعة النظام السياسي الفرنسي الذي يمنح سلطات واسعة للرئيس في الشؤون الخارجية.
المطلب الثاني: محددات صنع السياسة الخارجية الفرنسية.
تُعتبر المحددات من العوامل التي تؤثر بشكل أساسي في تشكيل السياسة الخارجية لأي دولة. هذه المحددات تتنوع بين داخلية وخارجية، وتعكس الظروف السياسية، الاقتصادية، العسكرية، والجغرافية التي تؤثر في الأهداف والقرارات التي يتخذها صانعو السياسة الخارجية. في حالة فرنسا، تلعب مجموعة من المحددات دورًا مهمًا في رسم معالم سياستها الخارجية وتحديد مكانتها في النظام الدولي.
هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر في السياسة الخارجية للدول والتي تتراوح مابين محددات داخلية وأخرى خارجية. وهكذا فإن محددات السياسة الخارجية الفرنسية، ترتبط أساسا ببيئة داخلية متباينة التكوينات والتأثيرات، وبيئة خارجية تعرف انخراطا كبيرا للسياسة الفرنسية والمحددات على النحو التالي. [7]
أولاً: المحدد الجغرافي.
تعد الجغرافيا من أهم العوامل الثابتة التي تؤثر في السياسة الخارجية لأي دولة، حيث تحدد ملامح العلاقات الدولية والأهداف الاستراتيجية للدولة وتأتي الجغرافيا تعد في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية، وهي من أكثر مقومات سياسة الأمة ثباتا ومن أقدمها، حيث لعبت دور أساسيا في تحديد مركز وطبيعة الدولة في النظم الإقليمية والدولية، وتؤثر في طبيعة الأهداف التي ترسمها الدول في سياستها

[5] - المرجع السابق، ص 58.
[6] حلوى خيرة، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الحركات الاسلامية في المغرب العربي**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر ص 242.
[7] حمزة عبدالحفيظ مسلم المجالي، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية (2011 – 2016)**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2017، ص 53.

الخارجية. فبالرغم من أن تطور المواصلات والاتصالات والحرب الحديثة، خففتا بعض الشيء من أهمية الموقع الجغرافي، لكن تأثيره ما يزال قائما وخاصة في سياسات الدول الكبرى، وهذا ما يجزم به الكثير من منظري الجغرافيا السياسية. بالرجوع إلى فرنسا نجد بأنها تتمتع بموقع جغرافي جد هام، فهي تقع غرب القارة الأوروبية، يحدها من الشمال بحر الشمال وبحر المانش، من الغرب المحيط الأطلسي، من الجنوب البحر الأبيض المتوسط، ومنه تكون فرنسا تتمتع بثلاثة وجهات بحرية مهمة، وموقع جغرافي جد هام، من الجنوب الغربي إسبانيا، من الشرق كل من بلجيكا، لوكسمبورغ، ألمانيا، سويسرا، ايطاليا، كما أنها تتربع اليوم على مساحة قدرها 550000 كلم 2، وبهذا أصبحت أكبر دولة في غرب أوروبا مساحة، وإن كانت متوسطة الحجم على المستوى الدولي.[8] ورغم التقدم التكنولوجي الذي أضعف تأثير الجغرافيا التقليدي، إلا أن موقع فرنسا الاستراتيجي يعزز قوتها العسكرية والتجارية، مما يجعلها فاعلًا رئيسيًا في القضايا الإقليمية والعالمية.

ثانياً: دور المحدد الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية.

يُعدّ الاقتصاد أحد المحددات الكبرى والمؤثرة في توجيه السياسة الخارجية للدول، وبالنسبة لفرنسا، فإن مكانتها كإحدى أكبر القوى الاقتصادية العالمية جعلت من العامل الاقتصادي ركيزة أساسية في صياغة توجهاتها الدولية. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شرعت فرنسا في تحديث اقتصادها وإعادة بناء بنيتها التحتية، ما أدى إلى نمو اقتصادي سريع وملحوظ خلال الفترة الممتدة من عام 1947 وحتى سبعينيات القرن الماضي، حيث بلغ معدل النمو السنوي نحو 5%، وهو ما مكّنها من تحسين أدائها الاقتصادي بشكل جذري.

ومع بداية تسعينيات القرن العشرين ونهاية الحرب الباردة، عززت فرنسا موقعها بين القوى الكبرى، واحتلت المرتبة الرابعة عالميًا بعد الولايات المتحدة، اليابان، وألمانيا. وقد اعتمد هذا الصعود على التصنيع السريع المدعوم بقطاع زراعي مزدهر، وزيادة في توظيف الرساميل، ما جعل من المتغير الاقتصادي أداة فعّالة في تحقيق المصلحة القومية الفرنسية، وموجهاً رئيسيًا لسياستها الخارجية.

وفي هذا السياق، احتلت الدبلوماسية الاقتصادية مركزًا هامًا ضمن أدوات السياسة الخارجية الفرنسية، حيث تهدف إلى توسيع الأسواق الخارجية للصادرات الفرنسية، ودعم المؤسسات الوطنية التي تسعى إلى دخول الأسواق الدولية. وتُعد فرنسا اليوم ثاني قوة اقتصادية في أوروبا بعد ألمانيا، بفضل مجموعة من المقومات الهيكلية، مثل: البنية التحتية المتقدمة في قطاعي النقل والاتصالات، وتطور الصناعات القوية، لا سيما الصناعات التحويلية، والصناعات الدوائية، والقطاع المصرفي والتأمين، إلى جانب قطاع السياحة المزدهر.

في المجال الصناعي، ركزت السياسات الفرنسية على تطوير قطاعات استراتيجية تخدم الأمن القومي والمصلحة العليا، مثل صناعات الصلب، الطاقة النووية، تكنولوجيا الحاسوب، الاتصالات، والإلكترونيات. ونتيجة لذلك، احتلت فرنسا مراتب عالمية متقدمة؛ إذ جاءت في المرتبة الرابعة عالميًا في الصناعات الميكانيكية والتحويلية، بفضل قوة شركات صناعة السيارات، وفي المرتبة الثالثة عالميًا في صناعة الطائرات، فضلاً عن تميزها في قطاع الأدوية، حيث تُعد أول منتج دوائي على مستوى الاتحاد الأوروبي.

أما في قطاع السياحة، فتُعد فرنسا الوجهة السياحية الأولى عالميًا، إذ بلغ عدد السياح الأجانب نحو 84.7 مليون سائح سنة 2013، ما جعل من السياحة أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد الفرنسي، ومورداً مهماً في تمويل مشاريع التنمية وتعزيز التواجد الفرنسي.[9]

ثالثاً: دور المحدد العسكري في السياسة الخارجية الفرنسية.

يُعد المحدد العسكري أحد الركائز الأساسية التي تستند إليها السياسة الخارجية الفرنسية، لما له من دور محوري في حماية سيادة الدولة وضمان استقلالية قرارها الخارجي. وقد حرصت فرنسا تاريخيًا على الحفاظ على استقلالها العسكري، وهو ما يتجلّى بوضوح في استراتيجياتها الدفاعية وسلوكها الدولي، خاصة منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

---

[8] بيرم فاطمة، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[9] - كتاب زهية، **الشراكة الاوورومتوسطية أبعادها ورهاناتها**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 300.

يدرك صناع القرار الفرنسيون أن القدرة العسكرية تمثل عنصرًا جوهريًا في صون أمن الدولة وتأمين مصالحها الاستراتيجية، كما تُعد مؤشرًا بارزًا على قوة الدولة ونفوذها. وقد لعبت القوة العسكرية دورًا مؤثرًا في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية، بدءًا من الحقبة الاستعمارية وحتى العصر الحديث، حيث تعزز هذا الدور بعد امتلاك فرنسا للسلاح النووي، مستفيدة من تطورها التكنولوجي والعلمي، وسعيها لتحقيق استقلال استراتيجي عن الهيمنة الأمريكية، خاصة إبان الحرب الباردة، حين لم تكن تثق فرنسا تمامًا في قدرة الولايات المتحدة على الدفاع عن أوروبا الغربية في حال اندلاع مواجهة مع الاتحاد السوفيتي.

تُصنف فرنسا اليوم ضمن القوى النووية الكبرى، حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميًا بعد الولايات المتحدة وروسيا. وقد عبّرت عن تمسكها بهذا الدور النووي عبر إعادة إجراء تجارب نووية في منطقة الباسيفيك عام 1996، متحدية بذلك التوجه الدولي نحو وقف هذه التجارب. كما تُعد فرنسا من أبرز مصدّري الأسلحة في العالم، حيث ارتفعت صادراتها الدفاعية بشكل لافت خلال السنوات الأخيرة؛ فبعدما احتلت المرتبة الخامسة عالميًا في التسعينات، قفزت إلى المرتبة الثالثة عام 2016 بإجمالي صادرات بلغ نحو 14 مليار يورو. وقد حققت في عام 2015 رقمًا قياسيًا بصادرات بلغت 16 مليار يورو، مقارنة بـ 8.4 مليار في 2014، و4.8 مليار في 2012.

يمثل قطاع الصناعات الدفاعية أحد مكونات الاقتصاد الفرنسي، إذ يساهم بما نسبته 20٪ من إجمالي الصادرات الفرنسية (حسب إحصائيات 2017). وتُوفر هذه القوة العسكرية، البشرية والتكنولوجية، لفرنسا هامشًا واسعًا من حرية القرار على الساحة الدولية، كما تُعزز من مصداقيتها وقدرتها على التدخل في الأزمات، سواء عبر عمليات حفظ السلام أو المساعدات الإنسانية، فضلاً عن دعم حلفائها وشركائها.

وبذلك، فإن المحدد العسكري يشكّل أداة استراتيجية تُسهم في ترسيخ دور فرنسا كفاعل مركزي في النظام الدولي، إلى جانب المحددات الجغرافية والاقتصادية والسياسية، التي تتفاعل جميعها بشكل متداخل لتحدد توجهات السياسة الخارجية الفرنسية وتحافظ على استقلاليتها النسبيّة في اتخاذ قراراتها.

المبحث الثاني: ركائز واهداف وخصائص السياسة الخارجية الفرنسية.

المطلب الأول: ركائز السياسة الخارجية الفرنسية.

الركائز التي تأسست عليها السياسة الخارجية الفرنسية منذ قيام الجمهورية الخامسة وحتى اليوم هي نتاج إرث طويل من القيم والمبادئ التي نشأت منذ الثورة الفرنسية 1789 هذه الركائز، التي تطورت مع مرور الوقت، تمثل الأسس التي تقود فرنسا في علاقاتها الدولية وتوجيهاتها السياسية.

فالسياسة الخارجية الفرنسية، تقوم على مجموعة من الركائز، والتي بدأت معالمها مع قيام الجمهورية الخامسة على يد شارل ديجول، هذه الركائز التي تأكدت بشكل أكثر وضوحا مع تعاقب رؤساء الجمهورية الخامسة، والتي تؤكد على أن لفرنسا دور خاص في النظام الدولي يجب أن تلعبه، وينبع جوهر تصورات فرنسا لدورها العالمي من الثورة الفرنسية عام 1789، هذه الثورة التي شكلت حدثا كبيرا ليس في فرنسا فقط وإنما في كامل أنحاء أوروبا، وعلى إثرها أصبحت فرنسا صاحبة حضارة ورسالة يجب نشرها في كافة أنحاء العالم،

وتهدف فرنسا من خلال هذه الرسالة إلى تقوية موقع فرنسا في النظام الدولي، وبهذا ترتكز السياسة الخارجية الفرنسية على مجموعة من الركائز التي تعتبر بمثابة المحركات الرئيسة، وأهداف فرنسا الحقيقة في إطار علاقاتها مع محيطها الخارجي، وتتمثل هذه الركائز فيما يلي[10]:

1 -العالمية: فرنسا كقوة عالمية ذات إرث تاريخي واستمرارية في التأثير الدولي.

تسعى فرنسا، بوصفها قوة تاريخية كبرى، إلى الحفاظ على مكانتها العالمية من خلال تعزيز دورها الفاعل في الساحة الدولية، وهو ما يتجلى بوضوح في تمتعها بعضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي، وامتلاكها لحق النقض (الفيتو)، إضافة إلى شبكة مصالح حيوية عالمية وإقليمية ورثتها عن الحقبة الاستعمارية. ويمكن تأكيد هذا التوجه الاستراتيجي من خلال ملاحظة الاستمرارية في خطابها وسلوكها السياسي الخارجي، رغم تغير الأنظمة وتداول السلطة داخليًا بين التيارات والأحزاب السياسية المختلفة.

[10] بيرم فاطمة، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مرجع سبق ذكره ص 85.

فمن خلال تحليل متأمل لمسار السياسة الخارجية الفرنسية، خاصة في ظل الجمهورية الخامسة، يتضح وجود إرادة سياسية راسخة لدى النخب الحاكمة تهدف إلى تمكين فرنسا من ممارسة دور عالمي لا يقتصر على الحضور الرمزي أو الثانوي، بل يمتد لتكون قطبًا دوليًا مؤثرًا، وفاعلًا محوريًا في صناعة القرار العالمي. وتعتمد فرنسا في هذا الدور على مجموعة من المؤهلات الذاتية، من أبرزها مكانتها الاقتصادية المتقدمة، وعضويتها الدائمة في مجلس الأمن، وامتلاكها لقوة نووية ضاربة، فضلاً عن إرثها الثقافي والفكري ذي الطابع الكوني.

وقد ترسخت هذه الرؤية منذ الثورة الفرنسية، التي صاغت أسس فرنسا المعاصرة، حيث نشأت فكرة مركزية ترى في فرنسا تجسيدًا حيًّا للقيم العالمية مثل الحرية، والمساواة، وحقوق الإنسان، مع ما يرافق ذلك من تصور يحمل فرنسا مسؤولية "رسالية" في نشر هذه القيم عالميًا. وهو ما يضفي على سياستها الخارجية بعدًا أيديولوجيًا يبرر تحركاتها على المستوى الدولي، ويمنحها شرعية أخلاقية تسعى لتوظيفها في خدمة مصالحها الاستراتيجية.

2 -الاستقلالية:

إن الاستقلالية في السياسة الخارجية تعني شعور الدولة بأنها حرة في التعبير عن مواقفها، وفي اتخاذ قراراتها وأفعالها، دون الرضوخ لضغوطات الآخرين. فبالنسبة لفرنسا تشكل الاستقلالية أحد أهم ركائز وثوابت سياستها الخارجية، والذي عملت منذ القدم على إتباعه إلى أن أصبح إرث تاريخي بالنسبة لها، في تعاملها مع محيطها الخارجي. فمصطلح " استقلال " بالنسبة للفرنسيين ليس له معنى سياسي فقط، وإنما معنى نفسي أخلاقي، بل يمكن أن نقول أيضا ذو معنى فلسفي، لأنه يرتبط بمعنى "الوجود أي أن الاستقلالية تمثل بالنسبة لفرنسا عاملا أساسيا لشعورها بذاتها ووجودها في النظام الدولي. وبالتالي فقد شكل هذا المفهوم نقطة أساسية لفهم وتفسير السياسة الخارجية الفرنسية، والتي باتت اعتقاد راسخ لكل السياسيين الفرنسيين، مهما اختلفت توجهاتهم السياسية. غير أن مبدأ الاستقلال، لا يعني عدم المشاركة أو الانخراط في سياسات تعاونية أو اندماجية، ولكنه لايعني أن يطغى هذا التعاون على استعمال فرنسا لحقها في حرية الاختيار واتخاذ القرارات.

3 - النشاط الدولي كأحد مرتكزات السياسة الخارجية الفرنسية

يُعدّ "النشاط الدولي" من المرتكزات الجوهرية في السياسة الخارجية الفرنسية، ويُقصد به سعي فرنسا الدائم إلى الحضور الفعّال والمستمر على الساحة الدولية، من خلال مشاركتها المنتظمة في المؤتمرات والقمم العالمية، وانخراطها النشيط في النقاشات المتعلقة بالقضايا الدولية الكبرى. ويعكس هذا التوجه رغبة فرنسا في الحفاظ على مكانتها التاريخية كقوة كبرى ذات تأثير واسع في النظام الدولي.

وقد ترسخ هذا النشاط بوصفه عنصرًا ثابتًا في العقيدة الدبلوماسية الفرنسية، إذ لا تقتصر باريس على التفاعل ضمن الفضاء الأوروبي فقط، بل تسعى إلى لعب أدوار فاعلة على الصعيد العالمي، بما في ذلك دول العالم الثالث، وذلك من خلال انخراطها في المنظمات متعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، ومنظمة الفرنكوفونية، والاتحاد الأوروبي، وغيرها من الأطر الدولية.

ويُظهر هذا الانخراط المتواصل رغبة فرنسية راسخة في إسماع صوتها في مختلف المحافل الدولية، والمساهمة في رسم السياسات العالمية، بما يعزز من مكانتها كفاعل دبلوماسي مؤثر، ويخدم مصالحها الاستراتيجية والقومية في الوقت ذاته.

4 - الرتبة في عالم متعدد الأقطاب.

تسعى فرنسا، في إطار رؤيتها للسياسة الدولية، إلى الحفاظ على مكانة متميزة ضمن النظام العالمي، سواء داخل أوروبا أو على المستوى العالمي. وإدراكًا لمحدودية إمكانياتها مقارنة بالقوى العظمى الأخرى، مثل الولايات المتحدة أو الصين، فقد تبنت فرنسا خيارًا استراتيجيًا يقوم على الموقع الفعّال في عالم متعدد الأقطاب، بدلًا من السعي للهيمنة المنفردة.

تقوم هذه الرؤية على مبدأ أساسي مفاده أن تعدد مراكز القوة في العالم لا يُضعف دور فرنسا، بل يُعزّز قدرتها على المناورة والحفاظ على مكانتها بين القوى الكبرى. وقد عُرفت هذه المقاربة بشكل أوضح خلال رئاسة

جاك شيراك، الذي تبنّى خطابًا سياسيًا يدعو إلى إقامة نظام دولي أكثر توازنًا وعدالة، مبني على احترام الشرعية الدولية وتعددية الأقطاب.

وقد وضع شيراك عدة مبادئ رئيسية يجب أن ترتكز عليها هذه التعددية، من أبرزها[11]:

1. احترام القانون الدولي :ورفض منطق فرض القوة والإملاءات الأحادية في العلاقات الدولية.
2. تعزيز دور الأمم المتحدة :من خلال دعم المؤسسات متعددة الأطراف باعتبارها الإطار الشرعي الوحيد لاتخاذ القرارات الكبرى في النظام العالمي.
3. التوازن بين القوى الكبرى :من خلال تشجيع الحوار والتعاون بين القوى الصاعدة، لا سيما الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين، ودول الجنوب.
4. استقلال القرار الأوروبي :والدعوة إلى بناء سياسة خارجية ودفاعية أوروبية موحدة، تُعزز استقلالية القارة عن الهيمنة الأمريكية.
5. احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية :ورفض فرض نموذج ثقافي أو سياسي عالمي موحد، بما يحفظ التنوع في العلاقات الدولية.

تسهم هذه المبادئ في صياغة الدور الفرنسي ضمن عالم يتّجه نحو التعددية، وتسعى باريس من خلالها إلى أن تظل فاعلًا محوريًا، يوازن بين طموحاتها التاريخية من جهة، وقدراتها الواقعية من جهة أخرى، دون الدخول في صدام مباشر مع القوى المهيمنة وفق عدة مبادئ جديدة وهي: [12]

1 - مبدأ المسؤولية الجماعية في العمل وضمان القيادة الجماعية لإدارة المخاطر العالمية.

2 - مبدأ التضامن لمكافحة استعباد الأفراد.

3 - مبدأ العدل والإنصاف حتى يتسنى تنظيم العولمة، لكي تعود بالفائدة أو تقاسم الأعباء بين الكل.

4 - مبدأ التنوع للحفاظ على التعددية اللغوية والثقافية، في مواجهة خطر التوحيد الذي تنادي به العولمة.

5 - مبدأ الحرية لضمان الديمقراطية للجميع، واحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كل مكان وهو الأمر نفسه الذي أشار إليه الرئيس السابق فرانسوا هولاند، حيث أكد على ضرورة بناء نظام عالمي جديد تلعب فيه فرنسا دورا محورياً.

المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية الفرنسية.

تتسم السياسة الخارجية الفرنسية بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من السياسات الدولية، وتمنحها طابعًا خاصًا يعكس مزيجًا من الإرث التاريخي، والطموح القومي، والواقعية السياسية. ويمكن إجمال أبرز هذه الخصائص في النقاط التالية[13]:

1. الاستمرارية مع قابلية التكيّف **:**رغم تغيّر الأحزاب والنظم الحاكمة، تحتفظ فرنسا بخط عام ثابت في سياستها الخارجية، يقوم على حماية المصالح القومية وتعزيز النفوذ الدولي. ومع ذلك، فهي قادرة على التكيّف مع المتغيرات الدولية بما يحقق توازنًا بين الثوابت والمتغيرات.
2. الطابع المركزي والمؤسساتي **:**تُصاغ السياسة الخارجية الفرنسية بدرجة عالية من المركزية، حيث يلعب رئيس الجمهورية دورًا محوريًا في رسم توجهاتها، إلى جانب وزارة الخارجية ومؤسسات أخرى مثل البرلمان والمخابرات.
3. النزعة العالمية :(Universalism) تنطلق فرنسا من تصور ذاتي يرى فيها نموذجًا عالميًا حاملاً لقيم كونية، مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعدالة. وهذا يجعل من سياستها الخارجية أداة لنشر هذه القيم، سواء بشكل مباشر أو عبر أدوات القوة الناعمة.

---

[11] - المرجع السابق ص ، 88.

[12] - المرجع نفسه، ص 88.

[13] - بلال جميل عبد الفتاح الكفاوين، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول المغرب العربي: ليبيا والجزائر – دراسة حالة 2010-2021 سالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن 2022 ، ص 53.

4. الواقعية البراغماتية :على الرغم من الطابع الأيديولوجي لبعض توجهاتها، تعتمد فرنسا نهجًا براغماتيًا في إدارة علاقاتها الدولية، حيث تُقدم المصالح الاقتصادية والاستراتيجية على الشعارات عند الضرورة، خصوصًا في تعاملها مع دول الجنوب.
5. التوازن بين التعددية القطبية والاستقلالية :تحرص فرنسا على دعم نظام عالمي متعدد الأقطاب يحدّ من الهيمنة الأمريكية، مع سعيها في الوقت ذاته للحفاظ على استقلالية قرارها الخارجي، سواء ضمن الاتحاد الأوروبي أو في سياساتها الثنائية.
6. الارتباط التاريخي بالمجال الفرنكفوني :تحتفظ فرنسا بعلاقات خاصة مع مستعمراتها السابقة، خصوصًا في إفريقيا والمغرب العربي، حيث تُوظف أدوات ثقافية واقتصادية ودبلوماسية للحفاظ على نفوذها التقليدي في هذه المناطق.

المطلب الثالث: مميزات السياسة الخارجية الفرنسية.

1 - تتمتع السياسة الخارجية الفرنسية بعدد من المميزات التي جعلتها من بين السياسات الأكثر فاعلية وتأثيرًا على الساحة الدولية، على الرغم من التغيرات الجيوسياسية والتحولات العالمية. ومن أبرز هذه المميزات:

2 - تتسم السياسة الخارجية الفرنسية بدرجة عالية من الثبات والاستمرارية، حيث حافظت على ركائزها الأساسية رغم تغير الحكومات والأحزاب الحاكمة. ويُعزى ذلك إلى تبني الدولة رؤية استراتيجية بعيدة المدى تقوم على الدفاع عن المصالح العليا لفرنسا، بما يتجاوز التغيرات الظرفية.

3 - تعد فرنسا من الدول القليلة التي حرصت تاريخيًا على امتلاك هامش واسع من الاستقلالية في صنع قرارها الخارجي، ورفض التبعية الكاملة لأي قوة دولية أخرى، بما في ذلك حلفاؤها التقليديون. وقد تجلّى ذلك، على سبيل المثال، في انسحابها من القيادة العسكرية الموحدة لحلف الناتو عام 1966، وفي مواقفها المستقلة إزاء عدد من الأزمات الدولية.

4 - تنتهج فرنسا سياسة خارجية ذات بعد عالمي، لا تقتصر على محيطها الأوروبي أو المتوسطي، بل تشمل القارة الإفريقية، والعالم العربي، وآسيا، وأمريكا اللاتينية. وقد أسهم هذا الحضور الدولي الواسع في تعزيز مكانتها كقوة دبلوماسية عالمية.

5 - تُولي فرنسا أهمية خاصة لنشر ودعم القيم المرتبطة بالحرية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، وهي قيم مستمدة من تراث الثورة الفرنسية. وتسعى إلى توظيف سياستها الخارجية كأداة لنشر هذه المبادئ، لا سيما في الفضاء الفرنكفوني ومناطق نفوذها التقليدي.

6 - تعتمد السياسة الخارجية الفرنسية على مزيج متكامل من الأدوات الدبلوماسية، والثقافية، والعسكرية، والاقتصادية، مما يُمكّنها من تحقيق أهدافها الخارجية عبر وسائل متنوعة، تتراوح بين القوة الناعمة والتدخل المباشر عند الحاجة.

7 - تؤمن فرنسا بأهمية العمل ضمن الأطر الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الفرنكوفونية، وتُسهم بشكل فاعل في صنع القرارات داخل هذه المنظمات، بما يعكس رؤيتها لتعددية الأقطاب.

8 - تحرص فرنسا على دمج الأبعاد الاقتصادية ضمن سياستها الخارجية، من خلال تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، ودعم شركاتها في الأسواق العالمية، وفتح آفاق جديدة للاستثمار والتبادل التجاري.

المطلب الرابع: أهداف السياسة الخارجية الفرنسية.

تعكس أهداف السياسة الخارجية الفرنسية توجهاتها الكبرى التي تسعى لتحقيقها في العلاقات الدولية، وتندرج في إطار رؤية طويلة المدى تحدد مكانة فرنسا في النظام الدولي وتتمثل الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الفرنسية (توجهات وأهداف) فيما يلي[14]:

1 -السعي لتكريس عالم متعدد الأقطاب، ذلك الهدف الذي طالما سعى وراءه رؤساء الجمهورية الخامسة، ، والتي أسفرت عن وجود قوة كبرى – وتأكد خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج 1990 واحدة على رأس العالم.

[14] بيرم فاطمة، **دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سبق ذكره، ص 122.

وقد بدأت فرنسا في تحقيق هذه الإستراتيجية من خلال سعيها لتكوين اتحاد أوروبي قوي ليس فقط في المجال الاقتصادي وحسب، وإنما في المجال السياسي والعسكري أيضا، للخروج من السيطرة الأمريكية على أوروبا وخاصة في المجال العسكري. ففرنسا تسعى إلى تقوية الاتحاد الأوروبي وذلك للتحكم في مصير ذلك النطاق الإقليمي الأوروبي، مع العلم أن طموح فرنسا هو تحقيق الريادة في أوروبا بحصولها على شرف قيادة وزعامة الاتحاد الأوروبي.

2 - مع التأكيد على ضرورة الحصول على تفويض من مجلس الأمن الدولي بخصوص أي قضية في العالم، وذلك نظرا لامتلاك فرنسا لمقعد دائم في مجلس الأمن من بين الخمس مقاعد الدائمة فيه، وهذا ما يمنحها حق الفيتو، الذي يتيح لها التعبير عن صوتها المستقل في القضايا العالمية ففرنسا لا ترفض استخدام القوة، ولكن يجب أن تكون في إطار جماعي، إذا ما استدعت الضرورة لذلك، ولكن بعد استنفاذ كل الحلول والوسائل الأخرى غير العسكرية،

3 - ضبط علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأن ضبطها أمر مصيري بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية.

4 - ركزت فرنسا في فترة ما بعد الحرب الباردة على فكرة القوة الناعمة، إلى جانب القوة الصلبة، بتركيزها على قضايا مثل: حقوق الإنسان، القانون الدولي، البيئة.، وذلك لكي تبرز بوجه مختلف عن بقية القوى الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكي تغطي على قوتها المتوسطة في النظام الدولي.

5-التكيف مع ماضيها الإمبريالي وذلك عن طريق خلق استراتيجيات جديدة للتعامل مع مستعمراتها القديمة، والتي ما ا زلت تشكل لها مصدر هام للحصول على مصادر الطاقة والمواد الأولية الأخرى، كما أنها تضمن لفرنسا هيبتها ومكانتها الدولية كمناطق نفوذ تحت سيطرتها، هذا بالإضافة لامتلاك فرنسا العديد من الأراضي في كل العالم، والمعروفة باسم ما وراء البحار.

6 - ومع نهاية الحرب الباردة برزت رهانات أمنية جديدة في المنظار الإستراتيجي الفرنسي، تتمثل في أخطار الاضطرابات السياسية والعرقية والدينية والاقتصادية والديموغرافية، في المحيط المجاور بدول جنوب أوروبا، وتهديدات " انتشار أسلحة الدمار الشامل في هذه المناطق. فالتهديد لم يعد يقتصر فقط على الدول القوبة، وإنما الدول الضعيفة أيضا أصبحت تشكل أكبر تهديد على الدول الكبرى. لذلك أكدت أنظمة الدفاع الفرنسية، على استخدام الأسلحة النووية الفرنسية على نطاق واسع، وذلك لحماية المصالح الحيوية الأساسية الفرنسية.

7 - اعتبرت فرنسا أن تراجع اللغة الفرنسية بوصفها لغة العالم أمام اللغة الإنجليزية، بمثابة تآكل لشرعية فرنسا للعب دور هام في العالم، لذلك فهي تسعى جاهدة للدفاع عن اللغة الفرنسية وذلك لاعتبارها اللغة شيء ضروري لتعزيز دورها في النظام الدولي.[15]

ونستنتج ان السياسة الخارجية الفرنسية تستند إلى مجموعة من الركائز الثابتة التي تعكس رغبتها في تعزيز مكانتها العالمية كقوة تاريخية ذات تأثير كبير على الساحة الدولية. تشمل أهدافها السعي لعالم متعدد الأقطاب، تعزيز الاستقلالية في اتخاذ القرارات، مع التركيز على الدفاع عن مصالحها الاقتصادية والعسكرية.

المبحث الثالث: المغرب العربي في السياسة الفرنسية.

منطقة المغرب العربي تُعد من أهم المناطق في السياسة الخارجية الفرنسية، وذلك بفضل العوامل التاريخية، الحضارية، والجغرافية التي تربطها بفرنسا. فهي تمثل جسرًا استراتيجيًا بين أوروبا وإفريقيا، حيث تداخل هذه العلاقة مع المصالح الاقتصادية، الأمنية، والجيوسياسية لفرنسا.

تعريف منطقة المغرب العربي.

توصف المنطقة بشمال أفريقيا ، باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية، والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط ، وقد ظهر هذا المصطلح أثناء الحرب العالمية الأولى ، عند الانتداب الفرنسي على المغرب سنة 1912 الذي جاء بعد الانتداب على تونس سنة 1881 واحتلال

[15] - بوقراص رقية، **الفرانكوفونية في السياسة الخارجية الفرنسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2009، ص 67.

الجزائر سنة 1830 ، فأصبحت بذلك دول شمال إفريقيا الثلاث تحت السيطرة الفرنسية تشكل إقليما جغرافياً ثقافياً وسياسياً ، كما أن هذه التسمية يفضلها الأوروبيون لأنها تهدف إلى إنكار عروبة هذه الدول ، وكأنها جسم غريب عن الأمة العربية و بالتالي إهمال الإرث الحضاري لدول المنطقة وامتدادها الثقافي العروبي الإسلامي .[16]

المطلب الأول: المغرب العربي في التصور الإستراتيجي الفرنسي.

تُعتبر منطقة المغرب العربي محورية في السياسة الخارجية الفرنسية بفضل مصالح جغرافية، اقتصادية، وأمنية.

فالمحددات التي تتحكم في السياسة الفرنسية في المنطقة لم تتغير فالمصالح الفرنسية في هذه المنطقة تعرف استمرارية السياسة الفرنسية المغاربية وتندرج في إطار ما يعرف بالحوار السياسي المنتظم في صلتها بالدول المغاربية، وهي محددات مرتبطة بمصالح فرنسا وتتمثل هذه المحددات فيما يلي:[17]

1 - المحدد الجيوبوليتيكي.

تتمتع منطقة المغرب العربي بموقع جغرافي استراتيجي يجمع بين أوروبا وإفريقيا، مما يجعلها في قلب التفاعلات الإقليمية والدولية حيث ان دول المغرب العربي منطقة متصلة المفاصل متجانسة الخصائص والموارد بمساحة تقدر ب 6.048141 كلم مربع، في الجزء الشمالي من إفريقيا، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط الذي يفصلها عن جنوب أوروبا، والمحيط الأطلسي غربا، ومنطقة الشرق الأوسط والخليج شرقا. ويشكل هذا الموقع الجغرافي المتميز عنصر تنوع لمنطقة تعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيوإستراتجية موسعة ومترابطة بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، فالبعد الإفريقي جنوبا خاصة منطقة الساحل الإفريقي والبعد الشرق أوسطي شرقا امتدادا إلى الخليج وآسيا، وأخيرا البعد الأطلسي غربا هذه المساحة تشمل كل بلدان المغرب العربي: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا إن الموقع المتميز للمغرب العربي شمالا – على امتداد 4000 كلم من شريطه الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط، جعل من دول هده المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق، ويشكل ممرا أطلسياً هاما نحو حوض المتوسط وإفريقيا، كما يعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط، الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسياً لنقل المحروقات، حيث أن 65 % من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط. إن هذه الخصائص الإستراتيجية للموقع الجغرافي، تجعل من منطقة المغرب العربي في حالة تجانسها ككتلة إقليمية موحدة، حزاما متوسطياً هاما، مما جعل فرنسا تربطها علاقة خاصة بهذه المنطقة، إضافة إلى عامل القرب الجغرافي.

2 - المحدد الاقتصادي.

بالإضافة للأهمية الجغرافية المتميزة التي يتمتع بها المغرب العربي، تتمتع منطقة المغرب العربي فهي تتمتع بموارد طبيعية هائلة، مما يجعلها شريكًا اقتصاديًا مهمًا بالنسبة لفرنسا:

والتي زدت من أهمية المنطقة. فالجزائر تعتبر من أكبر منتجي الغاز والنفط في العالم، نظرا لتمتعها بثروات طبيعية كبيرة من المحروقات، فهي تحتل المرتبة الخامسة في العالم بالنسبة لاحتياطي الغاز الطبيعي، والرابعة عشر بالنسبة لاحتياطي النفط، وهي بذلك تعتبر ثالث أكبر مورد لفرنسا وأوروبا بالغاز. أما المغرب فتعتبر أول مصدر للفوسفات في العالم، كما يملك 70 % من احتياطي الفوسفات العالمي، وامتلاكه لثروة سمكية معتبرة، وفي قطاع الصناعة يعتمد على المواد نصف المصنعة. أما بالنسبة لتونس، فيعتمد الاقتصاد التونسي على السياحة، وعلى الصناعة بالإضافة إلى الفلاحة حيث تشكل الصادرات من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية، حيث تعتبر تونس ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم، بعد إسبانيا وايطاليا. بالإضافة إلى امتلاك تونس لاحتياطي من المحروقات جد محدود، يمكن أن يصل إنتاجها من البترول إلى 5 مليون طن، أما إنتاجها من الغاز الطبيعي فيصل إلى 600 مليون متر مكعب سنويا، وبذلك تمثل صادراتها 25 % من

---

[16] - خديجة فلاح، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر 2015. ص 21.

[17] - أمين الباز، منير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، ط 1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 31.

الناتج المحلي الإجمالي كما يعتمد الاقتصاد الليبي على النفط إذ يبلغ احتياطيه ستة وأربعين مليار برميل، كما أن احتياطي ليبيا من الذهب يقدر بأكثر من مئة وأربعين طنا، أما عن موريتانيا فتعتبر ثاني أغنى شواطئ العالم بالأسماك بعد اليابان، إضافة إلى امتلاكها احتياطي معتبر من البترول، الحديد، الفوسفات، الذهب. إضافة لذلك تشكل منطقة المغرب العربي رهانا اقتصاديا استراتيجياً هاما بالنسبة لفرنسا، نظراً لأنها توفر سوقا تجارية واقتصادية استهلاكية واستثمارية من حوالي مئة مليون نسمة[18].

3 - المحدد الأمني.

تُعتبر منطقة المغرب العربي عنصرًا أساسيًا في استراتيجية الأمن الفرنسي في إفريقيا والبحر المتوسط، وذلك بسبب التحديات الأمنية المتزايدة ويعتبر الإقليم المتوسطي من ضمن أهم المحددات التي تتحكم في هوية فرنسا وآليات عملها المستقبلي، هذا الإقليم الذي يحتل فيه المغرب العربي موقعا استراتيجياً مهما تقوم من خلاله بلعب دور فعال، فمن المنظور الفرنسي يعتبر المغرب العربي منطقة ذات عمق استراتيجي مهم بالنسبة للمسائل والقضايا الأمنية" الاورومتوسطية ". وذلك انطلاقا من أن هذه المنطقة تمثل فعلا تناقضا كبيراً بين طرفيها، فالضفة الشمالية فيها دول متطورة ومتجانسة اجتماعياً واقتصادياً، في حين بالمقابل في الضفة الجنوبية هناك دول يسودها التخلف سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وعدم الترابط والتجانس فيما بينها، مما ساعد على انتشار العديد من الظواهر مثل: الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، انتشار المخدرات، والتي أصبحت تهدد أمن الضفة الشمالية خاصة فرنسا وتهدد استقرار المنطقة ككل. الأمر الذي تعزز خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك عملت فرنسا منذ نهاية الحرب الباردة على تنميط علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع جيرانها المغاربة، في ضوء المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة، أي الانتقال من المفهوم الضيق للأمن بالمعنى العسكري إلى تصور أكثر تعقيداً عن الأمن الإنساني، فالأمن لا يعني مجرد غياب الحرب، ولكنه يعني التعاون والاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار، لأن ضمان الأمن على الحدود البحرية الجنوبية يعتبر بالنسبة لفرنسا ضرورة جيوإستراتجية.[19]

عليه، تظل السياسة الفرنسية في المنطقة متكاملة، حيث تستند إلى المصالح الاقتصادية والأمنية، مع ضمان استمرار العلاقة التاريخية والثقافية بين فرنسا ودول المغرب العربي.

المطلب الثاني: الإستراتيجيات الفرنسية في المغرب العربي.

في سياق تعزيز مصالحها في المنطقة المغاربية، اعتمدت فرنسا عدة استراتيجيات تتفاوت حسب الأبعاد الاقتصادية، الثقافية، والجيوسياسية .وقد تركزت هذه الاستراتيجيات على جوانب ثنائية بين فرنسا ودول المغرب العربي، إضافة إلى استراتيجيات جماعية في إطار الاتحاد الأوروبي.

1 - السياسة الاقتصادية الثنائية.

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية جزءًا محوريًا في إدارة السياسة الاقتصادية الفرنسية. وقد عملت فرنسا على توطيد علاقاتها الاقتصادية مع دول المغرب العربي، مُركّزة على دمج اقتصادات هذه الدول في شبكة مصالحها التجارية، خصوصًا في المجالات التالية:

أولاً: موقع فرنسا في التجارة الخارجية لدول المغرب العربي.

تُعد دول المغرب العربي من أبرز الشركاء التجاريين لفرنسا في إفريقيا، حيث تمثل الجزائر، المغرب، وتونس ما يقارب 50%من المبادلات التجارية في القارة الإفريقية. في هذا السياق وعلى إثرها تمتلك فرنسا اليوم شبكة كبيرة من المصالح في مقدمتها المصالح الاقتصادية، حيث تتصدر الدولة الفرنسية قائمة الشركاء والمستثمرين على السواء. تعتبر فرنسا أول شريك تجاري للجزائر، وذلك على مدى الفترة الموالية لنهاية الحرب الباردة، حيث تشكل العلاقات التجارية ارتفاع تدريجي منذ سنوات التسعينات، وتعتبر الجزائر الشريك التجاري الأول لفرنسا في إفريقيا،

[18] - أمين الباز، منير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، ط 1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 31

[19] - المرجع السابق ص 68.

وتتركز نسبة الموارد الطاقة في الواردات الفرنسية من الجزائر نسبة 91.38 %، وبذلك تحتل مركز رابع مستورد لهذه المادة من الجزائر، بعد كل من ايطاليا وإسبانيا وهولندا. فالجزائر تحتل مرتبة خامس مزود لفرنسا بالنفط وثالث ممون لها بالغاز، حيث تغطي 24 % من حاجات فرنسا من الغاز، لهذا تمثل الجزائر مورد كبير ومهم لمصادر الطاقة لفرنسا التي تعاني من تبعية كبيرة للخارج في مجال الطاقة، وذلك بحكم افتقارها لهذه المواد، إذ أن إنتاج الطاقة في فرنسا مرتبط أساسا بالفحم والطاقة الكهربائية. كما تحتل فرنسا مرتبة الشريك التجاري الأول ،وتصنف تونس ضمن الثلاثون دولة الأولى الشريكة لفرنسا، حيث تحتل المرتبة 29 كزبون و 19 كمورد لفرنسا حسب إحصائيات 2.2016 فتحتل فرنسا المركز الأول في تموين الواردات التونسية وقد حافظت فرنسا على هذا المركز وذلك منذ التسعينات، ففي سنة 2002 بلغ حجم الصادرات الفرنسية لتونس 2080 مليون يورو، أما عام 2012 فقد ارتفع المبلغ إلى 3613 مليون يورو، وفي سنة 2016 بالرغم من تراجع الصادرات الفرنسية لتونس بنسبة 3% عن عام 2012 ، إلا أنها احتفظت بالمركز الأول في قائمة ممولي تونس بمبلغ 3237 مليون يورو بنسبة 17 % من إجمالي الواردات التونسية. كما تعتبر فرنسا الزبون الأول لتونس بنسب متفاوتة، حيث قدرت عام 1990 ب 26.6 %، أما عام 1996 فكانت 25.7 %. كما احتلت فرنسا نفس المرتبة عام 2004 ، %بنسبة تفوق 33.1 %، أما سنة 2008 فقد بلغت نسبة الصادرات التونسية إلى فرنسا نسبة 29.3 %3.% لتصل سنة 2016 نسبة 30 أما بالنسبة للمغرب الأقصى فلطالما اعتبرت فرنسا بمثابة الشريك التجاري الأول له (أول زبون وممون)، 1997 % ما بين 22.9 % و 20.7 % فقد تراوحت نسبة تغطية فرنسا للواردات المغربية خلال الفترة 1990 على التوالي، 4 كما ظلت فرنسا حتى عام 2012 محتفظة بالمركز الأول في قائمة الممونين، بإجمالي 4300 مليون دولار بنسبة 21.2 % من مجموع الواردات المغربية، لكن منذ عام 2013 تراجعت فرنسا إلى مرتبة ثاني شريك تجاري للمغرب وذلك بعد إسبانيا، وعرفت العلاقات التجارية تذبذبا لدرجة أن الميزان التجاري الفرنسي في إطار علاقاتها التجارية مع المغرب عرف عجزاً كبيراً قدر ب 319.2 مليون يورو سنة2015 ، غير أن الأمور تحسنت بالنسبة لفرنسا مند بداية سنة 2016 حيث ارتفعت الصادرات الفرنسية بنسبة 13.6 % وبذلك حققت فرنسا فائض في الميزان التجاري قدر ب 25 مليون يورو ، ونلاحظ أن فرنسا هي المستفيد الأول من العلاقات التجارية مع دول المغرب العربي الثلاث، وذلك باعتبارها أسواق استهلاكية لمنتجاتها، بالإضافة إلى اعتمادها على استبراد المواد الأولية منها خاصة المواد النفط والغاز والمواد الأولية الطبيعة الأخرى التي تزخر بها منطقة المغرب العربي، والدليل على ذلك أن الميزان التجاري غالبا يكون لصالح فرنسا على حساب هذه الدول، مما يزيد من غنى فرنسا وتبعية الدول المغاربية لها

فرنسا تعتبر المستفيد الأول من العلاقات التجارية مع دول المغرب العربي، حيث تُعد هذه الدول أسواقًا استهلاكية هامة لمنتجاتها. إضافة إلى ذلك، تشكل الموارد الأولية التي توفرها المنطقة، مثل النفط والغاز والمعادن، جزءًا رئيسيًا من التبادل التجاري، مما يزيد من تبعية دول المغرب العربي لفرنسا في هذا القطاع.

ثانياً: الاستراتيجية الثقافية في السياسة المغاربية لفرنسا.

تُعتبر الثقافة الفرنسية أحد أهم الأدوات الاستراتيجية التي تستخدمها فرنسا لتعزيز نفوذها في المغرب العربي . تهدف فرنسا إلى الحفاظ على مكانتها الثقافية ولغتها في المنطقة، من خلال زرع القيم الفرنسية، في محاولة لطمس الهوية العربية لصالح الهوية الفرنسية.

تركز الاستراتيجية الثقافية لفرنسا على مجموعة من المحاور الأساسية، التي تدعم النفوذ الثقافي الفرنسي في المنطقة وتعد القيم والمعايير الثقافية الفرنسية من الثوابت البنيوية والعضوية المعرفة لفلسفة سياستها الخارجية، خاصة مع إيمان الحكومات الفرنسية المتتابعة عبر السنوات والعقود بضرورة حفاظها على مكانة وموقع ثقافي ولغوي متميز عالميا، وبالخصوص على مستوى مجال نفوذها التاريخي في المغرب العربي، وذلك بهدف تحقيق فكرة طمس الهوية العربية لصالح هوية فرنسية، لذا فأسس الاستراتيجية الثقافية الفرنسية بالمنطقة ترتكز على أهم مكونات الهوية عن طريق زرع القيم الفرنسية وذلك من خلال المحاولة في تغيير مبادئ و قيم و طرق تفكير شعوب هذه المجتمعات و قبول النموذج الفرنسي والقيم الفرنسية ، عن طريق

المساعدة في التأطير والتكوين والبعثات العلمية ، والمراكز الثقافية الفرنسية، وعمليات التوأمة بين المدن الفرنسية والمغاربية وقد ساعدها في ترسيخ سياستها الثقافية في المغرب العربي ثلاث عوامل هيكلية وهي:[20]

1 -الامتداد التاريخي للمصالح الفرنسية بالمغرب العربي خصوصا ، وهو ما يفسر بقاء فرنسا كشريك قوي بالمنطقة على المدى القصير والمتوسط على الأقل.

2 -النخب السياسية والاقتصادية في المنطقة وهي نخب فرنكوفونية ذات ولاء قوي لفرنسا.

3 -ترتكز سلطة فرنسا في المنطقة على التبعية الثقافية واللغوية.

ويتّضح أن الاستراتيجية الثقافية الفرنسية في المغرب العربي لا تقوم فقط على نشر اللغة أو القيم، بل تمثل أداة هيمنة ناعمة تسعى من خلالها فرنسا إلى ترسيخ وجودها ونفوذها في المنطقة بشكل يتجاوز الأبعاد الاقتصادية والسياسية التقليدية. فالثقافة، بما تحمله من رموز ومعايير وأنماط تفكير، أصبحت وسيلة فعالة لإعادة تشكيل وعي الشعوب المغاربية وتوجيهه وفق التصور الفرنسي. وقد ساعدت عوامل تاريخية وهيكلية على نجاح هذا التوجه، أبرزها النخب الفرنكوفونية، والتبعية اللغوية والثقافية، واستمرار النفوذ الفرنسي المؤسسي. وعليه، فإن هذه الاستراتيجية ليست بريئة أو محايدة، بل تهدف إلى تطويع البنية المجتمعية بما يخدم المصالح الفرنسية ويُضعف الهوية الثقافية الوطنية، وهو ما يستدعي من دول المغرب العربي وضع سياسات ثقافية مضادة تُعزز اللغة والهوية الوطنية وتعيد التوازن في العلاقات الثقافية مع الخارج.

تمكنت فرنسا من تحقيق نجاح في نشر القيم الفرنسية بين شعوب المنطقة، وخاصة من خلال اللغة الفرنسية التي تظل لغة رئيسية في التعليم والإعلام في دول المغرب العربي .كما أن النخب السياسية في معظم هذه الدول تعتمد بشكل كبير على الثقافة واللغة الفرنسية في سياستها الداخلية والخارجية، مما يعزز من تأثير فرنسا الثقافي على المدى الطويل وتسعى فرنسا إلى تعزيز وجودها في المغرب العربي من خلال استراتيجيات اقتصادية وثقافية متكاملة. عبر الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية، تُعزز فرنسا من مكانتها كأكبر شريك تجاري لدول المنطقة، بينما من خلال الاستراتيجية الثقافية، تسعى إلى تعزيز النفوذ الثقافي واللغوي من خلال نشر القيم الفرنسية في المنطقة. وبذلك، تتمكن فرنسا من الحفاظ على نفوذها في المغرب العربي وتأكيد تبعية اقتصادية وثقافية مستمرة. يتّضح أن الاستراتيجية الثقافية الفرنسية في المغرب العربي لا تقوم فقط على نشر اللغة أو القيم، بل تمثل أداة هيمنة ناعمة تسعى من خلالها فرنسا إلى ترسيخ وجودها النفوذ في المنطقة بشكل يتجاوز الأبعاد الاقتصادية والسياسية التقليدية. فالثقافة، بما تحمله من رموز ومعايير وأنماط تفكير، أصبحت وسيلة فعالة لإعادة تشكيل وعي الشعوب المغاربية وتوجيهه وفق التصور الفرنسي. وقد ساعدت عوامل تاريخية وهيكلية على نجاح هذا التوجه، أبرزها النخب الفرنكوفونية، والتبعية اللغوية والثقافية، واستمرار النفوذ الفرنسي المؤسسي. وعليه، فإن هذه الاستراتيجية ليست بريئة أو محايدة، بل تهدف إلى تطويع البنية المجتمعية بما يخدم المصالح الفرنسية ويُضعف الهوية الثقافية الوطنية، وهو ما يستدعي من دول المغرب العربي وضع سياسات ثقافية مضادة تُعزز اللغة والهوية الوطنية وتعيد التوازن في العلاقات الثقافية مع الخارج.

ثالثاً: الإستراتيجية العسكرية لفرنسا في المغرب العربي.

التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا.

تُعد الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في المغرب العربي جزءًا من محاولات فرنسا للتأثير على الوضع الأمني في المنطقة وضمان مصالحها الجيوسياسية، ولا سيما في مجالات النفط والغاز، وهي مصالح أساسية بالنسبة للوجود الفرنسي في إفريقيا الشمالية. ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من التدخل هو التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا، الذي كان له أبعاد استراتيجية سياسية واقتصادية كبيرة وتظل العوامل الاستراتيجية ذات أهمية في محددات ومخرجات سياسة التدخل الإنساني الفرنسية، وقد كشف التدخل الفرنسي في ليبيا عن حقيقة الأبعاد الإستراتيجية الغربية لفرنسا وحلفائها التي تضع في حساباتها أهمية الاقتراب من منابع النفط إذ أن ليبيا تعد من أغنى الدول العربية بعد دول الخليج، وذلك بفضل حجم الموارد الطبيعية الكبيرة

[20] - شارل غوسلان، **الفرانكوفونية** العربية، ترجمة جيهان عيوفي، ط 1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ،2015، ص 265.

التي تتمتع بها فهي تمتلك أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا لاحتوائها على مخزون نفطي يمثل 35% بامتلاكها من إجمالي احتياطي القارة الأفريقية من النفط.
التدخل العسكري للناتو في ليبيا كان بمبادرة فرنسية- أوروبية مقابل تأخر أمريكي في المشاركة في البداية أراد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الانفراد بضربة استباقية تتيح لها البروز كقائد لبلد رائد في مجالها الحيوي لأسباب تاريخية وكذألك سياسة واستراتيجية، وبالتالي يمكن القول بأن التدخل في ليبيا لم يكن من أجل حقوق الإنسان والحريات وإنما من أجل مصالح فرنسية بريطانية للاستيلاء على النفط الليبي، وتدمير البلد وبناها التحتية من أجل إعادة اعمارها من قبل الشركات الغربية.
انخرط الحلف بالتدخل في ليبيا منذ الساعات الأولى لتبني مجلس الأمن لقراره ،1973 حيث سرعان ما أرسل بوارجه الحربية لترسو على مقربة من السواحل الليبية ليشرع يوم 19 مارس2011 في تطبيق الحظر على الأسلحة على ليبيا، وفي اليوم التالي فرض الحلف منطقة حظر في المجال الجوي تطبيقا للقرار الأممي، ويوضح الدبلوماسيون الفرنسيون دور بلدهم في الأزمة الليبية بأنه موجه" بمركز نفوذها التاريخي فالقارة الإفريقية الأمر الذي يبدو أنه أدى دورا حاسما في قرار ساركوزي أن يوافق على اقتراح "برنار هنري ليفي للاجتماع بالمجلس الوطني الانتقالي والاعتراف به. باعتبار أن ليفي كان مستشارا لساركوزي خاصة وأن ساركوزي وجد في ليبيا فرصة الاستعادة الهيبة الفرنسية في شمال إفريقيا، المنطقة التي اعتبرتها فرنسا منذ أمر طويل مهمة لاقتصادها وأمنها ووعد الرئيس الفرنسي ساركوزي بإعداد خطة من أربعة نقاط من أجل إنهاء أسقاط الدولة الليبية وتشمل النقاط ما يلي :التشويش على الجيش الليبي وقصف ثكنة العزيزية التي كانت مقر القيادة والاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي والإعلان عن منطقة حظر جوي في ليبيا كما أن هناك دوافع جعلت من فرنسا تتحرك من أجل تقديم الدعم لحلف الناتو وهي- : [21]
1 - تعاني فرنسا أزمة داخلية خانقة اقتصاديا وسياسيا، بسبب تدهور شعبية ساركوزي، فجاءت الأزمة الليبية لتكون مطية ممارسة السياسة المحلية من خلال السياسية الخارجية، أي الخارج لإنقاذ الداخل.
2 - تواطؤ فرنسا مع نظامي بن علي ومبارك في أخر حكمهما.
3 - افتقار ساركوزي لمشروع يسوقه بعد انتكاس مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، وكذلك نشاطه الدولي في إطار مجموعة العشرين أحبط بسبب فشله محليا في تحسين وضعية الاقتصاد الفرنسي، وبالتالي جعل من الأزمة الليبية فرصة ذهبية لتفعيل الدبلوماسية الفرنسية.
4 - لفرنسا حسابات مع القذافي تريد تصفيتها خاصة فيما يتعلق برعاية الإرهاب والحرب مع تشاد حول إقليم اوزو تدخل فرنسا إلى جانب تشاد.
5 - لم تف ليبيا بوعودها في بعض الصفقات، والتي جرى الاتفاق عليها خلال زيارة القذافي إلى فرنسا.
6 - معارضة القذافي لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، وحشد القذافي للدول العربية ضد دعوى فصل عرب إفريقيا عن القارة الإفريقية، إضافة إلى دور القذافي في القارة الإفريقية التي تقوض من دور فرنسا، مما جعل منها منافس لفرنسا في إفريقيا .
ولم تتوان الولايات المتحدة وبريطانيا وايطاليا في قيادة حملة الإدانة ضد القذافي، ودفع مجلس الأمن لإصدار قراره رقم2793 في استئناف الطلعات الجوية لحلف شمال الأطلسي ي بقيادة الواليات المتحدة فوق الأراضي الليبية، ولحماية المدنيين من هجمات كتائب لقذافي وسلاحها الجوي وقد سبق ذلك إرسال مقاتلات وسفن حربية أمريكية ونشرها في البحر المتوسط وتعزيز المنطقة بقوات عسكرية تنتظر أوامر التدخل فضال عن وصول مستشارين عسكريين أمريكيين وبريطانيين لقيادة مهمة العمليات العسكرية للثوار والتخطيط لهم وإمدادهم بالمعلومات، وهذا ما أثر في إضعاف البنية العسكرية لنظام القذافي ولطرق إمداداته، وهو ما عجل في انهيار القدرات العسكرية لكتائب القذافي في الكثير من املدن الليبية وسمح للثوار بالسيطرة عليها .وأكد الناتو حينها على ضرورة التقيد بنص القرار الأممي عمليات جوية دون غزو بري، وقبل تسلم الناتو مهمة القيادة العسكرية اتخذ أمينه العام موقفا واضحا من إشكالية أثيرت وهي تسليح الثوار، حيث أعلن "راسموسن"

[21] - أمينة بو بصلة، **تدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية - - التأثير الإقليمي والدولي** - السياسة العالمية، المجلد ،4 العدد ،03 ص: 67-48، مارس 2021 ص 60..

عن معارضته لهذه الفكرة قائلا: إن الحلف الأطلسي يتدخل "لحماية الشعب الليبي، وليس لتسليح الشعب"، وبحكم منصبه يعي معضلة التسليح وخاصة صعوبة مراقبة الأسلحة وجمعها واسترجاعها بعد انتهاء الصراع. وهذا يعني أيضا أن الناتو ال يريد التورط في "أفغانستان جديدة "خاصة وأن أزمتها مالية خانقة، ، ويتعارض موقفه هذا مع موقف فرنسا التي لم تستبعد مناقشة هذه المسائلة تسليح الثوار مع حلفائها، لكن الحسم فيها يتطلب العودة مجددا إلى مجلس الأمن مما يجعلها مستبعدة، وكان الخالف داخل الحلف بين قطبين الأول معارضة تركية وألمانية لدور الحلف في لوقت الذي تستمر فيها العمليات العسكرية عبر مجموعة الاتصال، والهدف المقصود علنيا هو محاولة إشراك الدول غير الأعضاء في الناتو في الإدارة لثاني: تقوده فرنسا التي تطالب بتسليم الحلف لقيادة العسكرية مع احتفاظ القوى الكبرى بالقيادة السياسية للأزمة، وتسليم القيادة العسكرية للناتو ينهي ميدانيا حالة التشرذم العملياتي أو تعدد العمليات فرنسية، بريطانية، أميركية في عملية واحدة، كما أنه يتطابق والتعامل الغربي مع أزمات سابقة حيث اتفق على قيادة عسكرية موحدة أميركية في العراق ،وأطلسية في أفغانستان ،وأطلسية ثم أوروبية في البلقان.

التدخل الفرنسي في ليبيا كان بمثابة حرب بالوكالة لتعزيز مصالح فرنسا في إفريقيا وضمان استمرار نفوذها الجيوسياسي والاقتصادي .فرنسا استخدمت التدخل العسكري كأداة لحماية مصالحها، خصوصًا في النفط والغاز، إضافة إلى تسوية حسابات سياسية مع نظام القذافي واستعادة الهيبة الفرنسية في شمال إفريقيا.

من خلال حلف الناتو، تمكنت فرنسا من توجيه العمليات العسكرية بما يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية، بالرغم من وجود تحديات داخلية ودولية[22].

الخاتمة

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي تتسم بازدواجية واضحة بين الاستمرارية والتغير، بما يعكس تعقيد المصالح الفرنسية وتشابكها في هذا الفضاء الجغرافي الحيوي. فرغم تغير صانع القرار السياسي في فرنسا، فإن جوهر السياسة الخارجية يبقى موجها نحو تحقيق مصالح فرنسا القومية، لا سيما الاقتصادية والثقافية منها، وذلك من خلال آليات متنوعة تتراوح بين الشراكات الاقتصادية، وبرامج التنمية، والتأثير الثقافي، وحتى محاولات صناعة نخب سياسية موالية. وبهذا المعنى، تظهر السياسة الفرنسية كسياسة براغماتية في جوهرها، تتجاوز الاعتبارات الأخلاقية أو المبدئية لتخدم المصالح الاستراتيجية لفرنسا على المدى الطويل. وبينما قد تحمل بعض المبادرات الفرنسية طابعاً إيجابياً، فإن الهيمنة المستمرة والسعي للسيطرة على القرار السياسي في دول المغرب العربي يعكسان وجهاً استعمارياً ناعماً يطرح العديد من الإشكالات حول مستقبل استقلالية هذه الدول وسيادتها. وعليه، فإن فهم السياسة الفرنسية في المنطقة لا يكتمل إلا من خلال قراءة نقدية واعية لطبيعة العلاقة التي تربط فرنسا بدول المغرب العربي، وهي علاقة تحتاج اليوم إلى إعادة نظر وتوازن جديد يضمن مصالح الطرفين على أسس أكثر عدلاً وندية.

وتنطلق السياسة الخارجية الفرنسية من مبدأ الاستمرارية والتغير في آن واحد، إذ أن فرنسا تسعى للحفاظ على مصالحها في المغرب العربي بطرق تكيفية تتناسب مع المتغيرات الدولية والإقليمية. يمكن القول إن هناك تضاربًا بين المصالح المختلفة، وهي نتاج صراع دائم بين الاستمرار في السياسة التقليدية التي اعتمدتها فرنسا في المنطقة منذ عقود، وبين التغيرات التي فرضتها التحولات الجيوسياسية والعالمية. وهذه التغيرات، مع اختلاف صناع القرار في باريس، قد تؤثر بشكل أو بآخر على توجهات السياسة الفرنسية، حيث إن كل صانع قرار يسعى لتحقيق أهدافه الخاصة من خلال الأيديولوجية أو العقيدة السياسية التي يؤمن بها، ولكن في النهاية يبقى المصالح العليا القومية الفرنسية هي العامل الحاسم.

وتستمر فرنسا في نهجها الواقعي تجاه منطقة المغرب العربي، وهي تسعى دائمًا لتحقيق مصلحتها العليا من خلال تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، التي تعتبرها بمثابة سوقًا استهلاكيًا هامًا ومصدرًا للموارد الطبيعية مثل النفط والغاز .وتمكنت فرنسا من إبراز هذا النفوذ عبر إبرام العديد من الاتفاقيات الاستثمارية مع

[22] - ناصر بوعلام، **التحديات الامنية والتفاعلات الجيوسياسية في غرب المتوسط والساحل الافريقي وتداعياتها على الامن الاقليمي للجزائر (2001 – 2022)**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر، ص 164.

الدول المغاربية، حيث قامت شركات فرنسية بفتح فروع لها، ما أتاح لها دخول الأسواق المغاربية والاستفادة من الفرص التجارية المتاحة. وبالمقابل، تمكنت الثقافة الفرنسية من التوسع والانتشار في المنطقة، حيث أصبحت اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية من العناصر الأساسية في الحياة اليومية، مما يعكس نجاحًا في استراتيجيتها الثقافية.

لكن، من خلال تحليل هذه السياسة، يتضح أن فرنسا تعتمد على البراغماتية بشكل كبير في إدارة علاقاتها الخارجية. فهي لا تقدم شيئًا دون مقابل، وهذا يظهر في تعاملها مع المنطقة المغاربية، حيث تسعى لتحقيق أهداف ذات طابع استراتيجي، وذلك عبر الاستثمارات والاتفاقيات التي تضمن لها حضورًا قويًا في المنطقة، بالإضافة إلى النفوذ الثقافي الذي يتمثل في نشر القيم والمعايير الفرنسية .لكن يبقى الأمر الأكثر أهمية هو أن فرنسا لا تتعامل مع الدول المغاربية من منطلق المساعدات المجانية أو التنمية دون مقابل، بل الهدف الأساسي هو بناء نخبة سياسية موالية لها تساهم في دعم مواقفها وتحقيق مصلحة فرنسا في المنطقة.

ورغم أن هناك بعض المبادرات الإيجابية التي تبنتها فرنسا في المنطقة، مثل البرامج التنموية وقروضها النفعية، إلا أن السلبيات المتزايدة أكثر بكثير من الفوائد التي قد تقدمها هذه المبادرات. فكما أظهرت تجارب مختلفة في السنوات الأخيرة، فإن المنطقة المغاربية أصبحت في واقع الأمر منطقة نفوذ فرنسي، حيث تسعى فرنسا للحفاظ على تأثيرها ومحاصرة الدول المغاربية ضمن دوائر نفوذها في سياق صراع القوى الكبرى في العالم.

وفي الختام، يمكن القول إن الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي هي استراتيجية مصالح أولاً وأخيرًا، تستند إلى النفوذ السياسي والاقتصادي والهيمنة الثقافية، وهي تسعى إلى بقاء المنطقة تحت سيطرتها وتأثيرها.

مقترحات لتطوير العلاقة بين دول المغرب العربي وفرنسا.

1 - الانتقال من علاقة التبعية إلى علاقة تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، من خلال مراجعة الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية بما يخدم الطرفين بشكل عادل.

2 - تقليل الاعتماد المفرط على فرنسا عبر الانفتاح على قوى دولية وإقليمية أخرى (كالصين، تركيا، ألمانيا.) لضمان توازن استراتيجي في العلاقات الخارجية.

3 - تقوية اللغة العربية، ودعم الإنتاج الثقافي المحلي لتقليص الهيمنة الثقافية الفرنسية تدريجياً، مع الحفاظ على التبادل الثقافي البناء.

5 - إعادة تقييم استثمارات الشركات الفرنسية لضمان نقل التكنولوجيا، وتوطين الصناعة، وتوفير فرص عمل محلية، لا مجرد استغلال الموارد والأسواق.

6 - فرض ضوابط واضحة على التدخل الفرنسي في الشأن السياسي الداخلي من خلال أطر دبلوماسية وسياسية مدروسة، تقودها إرادة سياسية مستقلة وقوية من الطرف المغاربي.

7 - تطوير سياسات مشتركة لمكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية بطريقة تراعي الكرامة الإنسانية والتنمية المتوازنة في بلدان المنشأ.

8 - فتح ملفات الاستعمار الفرنسي بشفافية، مع المطالبة باعتراف رسمي بالانتهاكات التاريخية، وهو ما من شأنه تمهيد طريق المصالحة الحقيقية بين الشعوب.

9 - دعم حقوق الجاليات المغاربية في فرنسا كمكوّن فاعل في المجتمع الفرنسي، ومنحها دوراً في تعزيز العلاقات الثنائية من خلال قنوات دبلوماسية وشعبية.

المراجع

1. - أمين الباز، منير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، ط 1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
2. - أمينة بو بصلة، **تدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية التأثير الإقليمي والدولي** - السياسة العالمية، المجلد ،4 العدد (03) 2019.

3. - بـلال جميـل عبـد الفتـاح الكفـاوين، **السياسـة الخارجيـة الفرنسـية تجـاه دول المغـرب العربـي: ليبيـا والجزائر – دراسة حالة 2010-2021** ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن 2022 .
4. - بوقراص رقية، **الفرانكوفونية في السياسة الخارجية الفرنسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2009.
5. - بيرم فاطمة، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة لخضر، باتنة، الجزائر، 2012.
6. - بيرم فاطمة، **دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2018.
7. - حلوى خيرة، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الحركات الاسلامية في المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر.
8. - حمزة عبدالحفيظ مسلم المجالي، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية (2011 – 2016)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2017.
9. - خديجة فلاح، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر 2015.
10. - رابح زغواني، **تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقتربات النظرية**، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر، 2008.
11. - رانيا حسين عبد الرحمن حسين، **السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة ، 2004.
12. - شارل غوسلان، **الفرانكوفونية** العربية، ترجمة جيهان عيوفي، ط 1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ،2015.
13. - كتـاب زهيـة، **الشـراكة الاوروموتوسـطية أبعادهـا ورهاناتهـا**، أطروحـة دكتـوراه غيـر منشـورة، كليـة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.
14. - مريم مولاهم، **السياسة المتوسطية الفرنسية (التطور، الأبعاد، الإستراتيجيات)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010.
15. - ناصر بوعلام، **التحديات الامنية والتفاعلات الجيوسياسية في غرب المتوسط والساحل الافريقي وتداعياتها على الامن الاقليمي للجزائر (2001 – 2022)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر، 2022.